

الجسر ، وأن له بعض التعقيدات الدولية ومنها اضطراب الولايات المتحدة الى أخذ موافقة دول أخرى على مرور العتاد فوق أراضيها او في أجوائها .

وهكذا فان مبدأ توازن القوى المزعوم لم يعد يصلح للدعاء به كوسيلة من وسائل السلم في منطقة الشرق الأوسط ولا يمكن ان يؤدي ، في أية صيغة ، الى خدمة تنفيذ المخططات الأميركية — الصهيونية . ومن جهة فان تصريحات المسؤولين الكبار في الولايات المتحدة عن الاسراع في اغراق إسرائيل بالاسلحة ، مع الاصرار على عدم التكتف في هذا الامر ، لا ينسف هذا المبدأ من أساسه فقط بل ينبيء عن تمسك الولايات المتحدة بسياسة **ارهاب الدول العربية** ومؤيديها من جهة **وتأزيم الوضع الدولي** ووضعه على حافة الحرب من جهة ثانية .

لذلك كله لا بد من توقع حدوث ردود فعل عالمية كلما تقدم الزمن وبقي الوضع المتفجر في الشرق الأوسط على حاله . وبين ردود الفعل العالمية هذه يأتي بالدرجة الاولى ظهور الحاجة الى الاقلال مما يصل إسرائيل من **وسائل الدمار وآلات العدوان** ، وبالتالي الحصول على موافقة أكثرية الدول الراغبة في السلام العادل على حظر عالمي على تصدير الاسلحة الحربية الى إسرائيل للحد من عدوانها واجبارها على سلوك طريق السلام .

فالحظر المقصود اذن هو **الحظر الارغامي** الذي يهدف الى اجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وبمعنى اخر الزامها بالقيام بالواجبات التي تفرضها قواعد القانون الدولي وموجبات السلم والامن ، وهو يختلف عن **الحظر الوقائي** الذي لا يهدف الى الزجر والمعاقبة بل الى تأكيد التمسك بقواعد الحياد وعدم التدخل بين قوتين تمتلكان قدرا متساويا من الامكانيات الحربية . وهذا الحظر الاخير قد يصلح كمؤيد لمبدأ توازن القوى — لو أنه كان موجودا حقيقة — ولكنه في الظروف الحالية للوضع في الشرق الأوسط لن يكون الا في صالح إسرائيل سواء من الوجهة المادية او النفسية ، لان آثاره ستنسحب ايضا على العالم العربي الذي يدافع عن قضية عادلة اعترف بها المجتمع الدولي نفسه ، في حين تنجو إسرائيل من وصمة العدوان والخروج على ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

ان المبادئ السائدة اليوم في القانون الدولي تجعل من الحظر عملا مشروعا تستطيع ان تقوم به **الدول منفردة** كعمل من اعمال السيادة ، كما يمكن ان تقوم به **المنظمات الدولية والاقليمية** ضد دولة تعتبر تصرفاتها واعمالها خارجة على قوانين المجموعة الدولية وقواعد الامن والسلم الدوليين .

والامثلة على الحظر الذي يمكن ان تقوم به الدول بصورة **منفردة** كثيرة نذكر منها :

— الحظر الذي فرضته بلجيكا وسويسرا على شحنات الاسلحة المتوجهة الى كل من فرنسا والمانيا في حرب عام ١٨٧٠ (وهو من قبيل الحظر الوقائي) .

— الحظر الذي فرضته دول اوربية متعددة على تصدير العتاد الحربي الى اسبانيا خلال الحرب الاهلية الاسبانية من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ (وهو ايضا من اشكال الحظر الوقائي) .

— الحظر السوفياتي على تصدير البترول الى إسرائيل عام ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثي على مصر (وهو حظر ارغامي بحت) .

— الحظر الفرنسي على تصدير الاسلحة الى الشرق الأوسط عقب حرب حزيران ١٩٦٧ (وقد دعي هذا الحظر بالحظر الوقائي — الارغامي) .